مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية
المجلد 14، العدد 3، (السداسي الثاني، 2022م)، ص. 205- 230

أثر المدرسة المالكيّة العراقيّة على المدرسة المغربيّة

The impact of the Iraqi Royal School on the Islamic Maghreb countries School

منير بوجلطية*
جامعة الجزائر، كليّة العلوم الإسلاميّة -خروبة، (الجزائر)
m.boudjeltia@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2022/06/08 تاريخ القبول: 2022/08/07 تاريخ النشر: 2022/09/30

ملخص:

تكمن أهمّية دراسة أثر المدرسة المالكيّة العراقيّة على المدرسة المالكيّة المغربيّة، لما تتميز به المدرستان من سمات، ودورهما في الحفاظ على المذهب والفقهي المالكي، لوجود علاقة بينهما، ومن خلال هذه العلاقة فما هو مدى تأثير المدرسة المالكيّة العراقيّة على المدرسة المغربيّة؟ والدراسة تهدف لبيان أثر المدرسة العراقيّة على المدرسة المغربية، بعدّة مظاهر، وللوصول إلى هذه الأهداف اخترت المنهج الوصفي التّحليلي في الجملة وفي بعض المواضع أعملت المنهج الاستقرائي، ومن أهم النتائج التي وصلت إليها: أن المدرسة المالكيّة العراقيّة لها أثر على المدرسة المغربيّة في عدّة مظاهر: سواء ما يتعلّق برواية كتبهم وشرحها والاعتناء بها.

الكلمات المفتاحية: المدرسة المالكيّة العراقيّة؛ المدرسة المغربيّة؛ أثر؛ المدارس المالكيّة، مؤلّفات المدرسة العراقيّة .

Abstract:

The importance of studying, due to the characteristics of the two schools and their role in preserving the Maliki doctrine and jurisprudence, as there is a relationship between them, Through this relationship, what is the extent of the influence of the Iraqi Maliki school on the Islamic Maghreb countries school?

* المؤلف المرسل: طالب دكتوراه

The study aims to show the impact of the Iraqi school on the Islamic Maghreb countries school in several aspects, To reach these goals, I choosed the descriptive-analytical approach in the global, and in some places I used the inductive approach, among the most important results that it reached: that the Iraqi Maliki school had an impact on the Islamic Maghreb countries school in several aspects: whether it was related to narrating their books, explaining them and taking care of them.

Keywords: Iraqi Maliki School; Islamic Maghreb countries school; Effect; The Maliki Schools, Iraqi School Works

مقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على محمّد أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدّين؛ أمّا بعد:

فإنّ من نعم الله على خلقه أن حفظ لهم دينهم؛ بحفظ الوحي المنزّل من التّبديل والتحّريف، ونحمده أنّ جعل فيه علماء حملوا ألفاظه ومعانيه ومقاصده جيلا بعد جيل، ومن هؤلاء العلماء والفقهاء؛ فقهاء المدرسة المالكيّة الذين وهبهم الله الفقه في الدّين، كيف لا وهم تلاميذ الإمام مالك الذي جمع بين الحديث والفقه، ولهذا تأثّر أصحابه وتلامذته به ونتج عن هذا نشوء مدارس مالكيّة في أقطار العالم الإسلامي، ومنها المدرسة العراقيّة والمدرسة المغربيّة، مدرستان عرفتا بأعلام وفقه ومميزات عملت على بقاء المدرسة المالكيّة في العالم الإسلامي.

ومن هذا التّمهيد تظهر أهميّة هذه الدّراسة التي تتناول أهم المدارس المالكيّة في العالم الإسلامي وهي المدرسة العراقيّة بما أثرت به على المدرسة المغربيّة بعوامل وأسباب، وهذه الأخيرة حافظت على فقه المدارس كلّها منها فقه المدرسة العراقيّة.

ومع تواجد ترابط بين المدارس المالكيّة عبر عدّة قرون وبخاصة من القرن الثّالث إلى القرن الخامس الهجري، بثبوت تتلمذ بين المدرستيْن وذكر لبعضهم البعض في مؤلّفاتهم وبخاصة في كتب المدرسة المغربيّة، تطرح إشكالية البحث بسؤال رئيس: ما مدى تأثير المدرسة المالكية العراقيّة على المدرسة المالكية المغربيّة؟ ومن الأسئلة الفرعية التي تكمل لنا الإجابة، ما هي الوسائل التي أدت إلى تأثير المدرسة العراقيّة على المدرسة المغربيّة؟ وما هي مظاهر هذا التّأثير؟ وما هي فوائده؟

فمن خلال هذه الدّراسة أحاول أن أصل إلى أهداف: الوصول إلى إبراز أثر المدرسة المالكيّة العراقيّة على المغربيّة وأهمّ المؤثرين ومنهم ابن الجلّاب المالكي صاحب (التّفريع)، والوصول إلى مظاهر التّأثير، سواء تعلّق بالمنهج الفقهي أو الدّراسي لفقه مالك أو ما يتعلّق حتى بأسلوب التّأليف، أو مميزات وسمات انتقلت من المدرسة المالكيّة العراقيّة إلى المدرسة المغربيّة، كما يهدف إلى بيان التّنوع العلمي والانفتاح بين مدارس المالكيّة وما نتج عنه.

وقد اعتمدت في بحثي هذا في الجملة على المنهج الوصفي التّحليلي لمناسبته لموضوع الدّراسة، يظهر الجانب الوصفي في التّعريف بالمدرستيْن وبيان وسائل الاحتكاك بين المدرستيْن، ويظهر التّحليل في بيان العلاقة بين المدرستيْن من خلال بعض المميزات والسّمات، كما في البحث هناك جانب من المنهج الاستقرائي بتتبع روايات وأراء ومؤلّفات المدرسة العرقيّة المذكورة في مؤلّفات المدرسة المغربيّة.

وخطة الدّراسة هي: قسمت الدّراسة إلى مقدّمة، ومطلبيْن، وخاتمة

وباختصار: المقدمّة

المطلب الأوّل: المطلب الأوّل: تّعريف موجز بالمدرسة المالكيّة العراقية، والمدرسة المالكية المغربيّة، والفقهاء العراقيّين الذين لهم أثر على المدرسة المغربيّة، وعوامل تأثير المدرسة المالكيّة العراقيّة على المدرسة المغربيّة، وفيه فروع.

المطلب الثّاني: من مظاهر تأثير المدرسة المالكيّة العراقية على المدرسة المالكيّة المغربيّة وفيه فروع.

خاتمة: ذكرت فيه أهم النّتائج والتّوصيات.

المطلب الأوّل: تّعريف موجز بالمدرسة المالكيّة العراقيّة، والمدرسة المالكيّة المغربيّة، والفقهاء العراقيّين الذين لهم أثر على المدرسة المغربيّة، وعوامل تأثير المدرسة المالكيّة العراقيّة على المدرسة المغربيّة:

الفرع الأوّل: تّعريف موجز بالمدرسة المالكيّة العراقية، والمدرسة المالكيّة المغربيّة، والفقهاء العراقيّين الذين لهم أثر على المدرسة المغربيّة:

الفقرة الأولى: تّعريف موجز بالمدرسة المالكيّة العراقيّة[1]

تعتبر المدرسة العراقيّة من أشهر المدارس المالكيّة في العالم الإسلامي التي نافست المذهب الحنفي وبقيّة المذاهب الفقهيّة في العراق والمشرق، كما كان لها مكانة بين المدارس المالكيّة من جهة نشر المذهب وخدمته، وأوّل من وضع حجر الأساس لهذه المدرسة تلاميذ مالك (179هـ)، كأحمد بن المعذل (240هـ)، ثمّ جاء دور أسرة بني حمّاد وعلى رأسهم القاضي إسماعيل بن إسحاق، ومن غيرهم كالقاضي أبي الفرج (331هـ)، ومن بعدهم كالأبهري وأصحابه، وأمّا الأيّام المشرقة لهذه المدرسة كانت في القرن الثالث والرّابع الهجري؛ لأسباب منها: شيوع المناظرات، تنافس علماء المالكيّة بالتّدريس والتّأليف، دور أسرة بني حماد التي عرفت بالقضاء وهذا الأخير عامل ظاهر في نشر وتقويّة المذهب المالكيّ، ثمّ جاء دور الضّعف والانحسار؛ مع نهاية القرن الرّابع وبداية القرن الخامس الهجري، بموت الأبهري وكبار أصحابه، وبهجرة القاضي عبد الوهّاب وموت أهل طبقته، قلّ عطاؤها وانتشارها، مع بقاء فقه العراقيّين وتأصيلاتهم بظهور علم من أعلامها، أو بنشر كتبهم ورواية أقوالهم وفقههم في المدارس المالكيّة الأخرى كالمدرسة المغربيّة.

كما تميّزت المدرسة العراقيّة بخصائص بحكم احتكاكها مع مدرسة أهل الرّأي، وللتّنافس الذي كان بينها وبين المذاهب الفقهيّة الأخرى، فمن بين هذه الخصائص: التّوسع في الخلاف والفقه الافتراضي، بحث المسائل بأدلتها مع مناقشتها المخالف، العناية بالمناظرات الفقهيّة والتّخريج الفقهي، ولهم طريقة في دراسة (المدوّنة) ليس كبقيّة المدارس

[1] نظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك: (6/188-189)، والغرياني، المذهب المالكي: (ص21)، والمامي، المذهب المالكي: (ص97-91)، ومحمّد إبراهيم، اصطلاح المذهب عند المالكيّة: (ص65-70)، وبوجلول، المدخل: (ص43-46)، والصّلاحين والبريشي، سمات المدرسة العراقيّة: (6/63-72)، وجمال عزون، الاختيارات الفقهيّة للقاضي إسماعيل: (1/127-132)، ووحدة البحث العلمي، المذاهب الفقهيّة الأربعة: (ص89-90)، والأشقر، المدخل: (ص128).

المالكيّة؛ التي اعتنت بحل ألفاظها أو تصحيح روايتها، بل بنوا عليها المسائل بالقياس والاستدلال على طريقة الأصوليّين، ولهذا تميّزوا بالتّخريج والتّقعيد الفقهيّ[1]، قال الفقيه أحمد المقري التّلمساني (1041هـ): "فأهل العراق جعلوا من مصطلحهم مسائل مدوّنة كالأساس، وبنو عليها فصول المذهب بالأدلّة والقياس، ولم يعرّجوا على الكتاب بتصحيح الرّوايات، ومناقشة الألفاظ، ودأبهم القصد إلى إفراد المسائل، وتحرير الدّلائل، ورسم الجدليّين، وأهل النّظر من الأصوليّين"[2].

ومن أعلام المدرسة كما تقدّم: أحمد بن المعذل، أسرة بني حماد ومنهم إسماعيل القاضي، والقاضي محمّد بن يوسف أبو عمر البصري (320هـ)، أبو بكر الأبهري، وصاحبيْه: ابن القصار وابن الجلّاب، والقاضي عبد الوهاب وغيرهم رحمهم الله تعالى.

الفقرة الثّانية: تّعريف موجز بالمدرسة المالكيّة المغربيّة[3]

اخترت في هذا المقال مفهوم المدرسة المغربيّة بشكلها الواسع من تونس إلى بلاد الأندلس وما جاورها من أقاليم كصقليّة، وتعتبر هذه المدرسة هي المدرسة التي حافظت على المذهب المالكي إلى يومنا الحالي وبخاصة في الشّمال الإفريقي، بزغ شعاع المذهب المالكيّ بعليّ بن زياد (183هـ)، وأسد بن الفرات (213هـ)، صاحب (الأسدية)، وكان أوّج عطائها بسحنون (240هـ) راوي (المدوّنة)؛ وهذا من الجهة الشّرقيّة من بلاد المغرب، ومن الجهة الغربيّة أوّل من أدخل المدوّنة هو دراس بن إسماعيل(357هـ)، وأمّا بلاد الأندلس كانت على مذهب الأوزاعي (157هـ)، قبل أن يأتي زياد بن عبد الرحمن (193هـ)، من المشرق (بالموطأ)، وبدأ بتدريسه على مذهب مالك، ثم قوي المذهب بيحيى بن يحيى الليثي (234هـ)، وهو من تلاميذ مالك، وزاد انتشارها في بلاد الأندلس بتلامذته، وكسائر المدارس الفقهيّة يحدث لها

---

[1] انظر: المامي، المذهب المالكي: (ص85-87)، وبوجلول، المدخل: (ص45-46)، والصّلاحين والبريشي، سمات المدرسة العراقيّة: (6/67-72)، وجمال عزون، الاختيارات الفقهيّة للقاضي إسماعيل: (1/127-132)، ووحدة البحث العلمي، المذاهب الفقهيّة الأربعة: (ص89-90)، والأشقر، المدخل: (ص128).

[2] المقري، أزهار الرّياض: (3/22).

[3] القاضي عياض، ترتيب المدارك: (1/25) و(3/117)، والسّلاوي، الاستقصا: (1/194)، ومحمّد الهروس، المدرسة المالكيّة الأندلسيّة: (ص35-61)، وخليل السّامرائي وعبد طه وناطق مصلوب، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس: (ص111)، والمامي، المذهب المالكي: (ص95-115)، وشرحبيلي، تطور المذهب المالكي: (ص17-75)، والغرياني، المذهب المالكي: (ص22-24)، وبوجلول، المدخل: (ص46-51)، ومحمّد إبراهيم، اصطلاح المذهب عند المالكيّة: (ص72-81)، وجمال عزون، الاختيارات الفقهيّة للقاضي إسماعيل: (1/137-140)، ووحدة البحث العلمي، المذاهب الفقهيّة الأربعة: (ص90-94).

ضعف وتقهقر، فمن الجهة الشّرقيّة أثرت عليهم فتنة العبيديين، ثم عادت في عهد ابن زيتون (691هـ)، وأمّا الجهة الغربيّة ضعفت مع مطلع القرن الخامس بفتنة البربر؛ التي مات فيها جمع من الفقهاء المالكيّة، وفرّ بعضهم، ثم جاء عهد الباجي (474هـ) الذي رحل إلى المشرق وأعاد قوّة المدرسة الذي جمع بين طريقة العراقيّين والقرويّين ونشرت هذه الطّريقة بعده في بلاد الأندلس، وبسقوط الأندلس لم يبق المذهب المالكيّ في هذه الجهة من المغرب الإسلاميّ.

وتميّزت المدرسة المغربيّة بمميزات وخصائص جمعت بين ميزات المدارس الأخرى منها[1]: تصحيح الرّوايات وبيان وجوه الاحتمالات، تتبع الآثار وضبط حروف الأسماع، دخول الفقه الافتراضي على طريقة أسد بن الفرات، الاتصاف بالموسوعية والاطلاع على المذاهب الأخرى حتى أنّهم خالفوا مالكا في مسائل وبخاصة في بلاد الأندلس، اختصار كتب الفقه والجمع بين الفقه والقواعد، وعرفوا أيضا بالمناظرة.

ومن أعلام المدرسة بالمغربيّة: علي بن زياد، دراس بن إسماعيل، أسد بن الفرات، عبد السلام بن سحنون الملقب بسحنون، ويحيى بن يحيى الليثي، وأبو الوليد الباجي، وابن عبد البر (463هـ)، و غيرهم رحمهم الله تعالى.

الفقرة الثّالثة: ترجمة الفقهاء العراقيّين الذين لهم أثرعلى المدرسة المغربيّة

سأترجم في هذا الفرع لبعض الفقهاء العراقيّين من المدرسة المالكيّة الذين ظهر أثرهم على المدرسة المغربيّة في عدّة مظاهر من الرّواية أو الدّراية أو الاعتناء بكتبهم كما سيأتي بيانه في الشّق الثّاني من المقال ومن أعلام فقهاء العراقيّين اخترت مايلي:

[1] انظر: المقري، أزهار الرّياض: (22/3)، والمامي، المذهب المالكي: (ص104-107)، و(ص114-116)، وبوجلول، المدخل: (ص51)، ومحمّد إبراهيم، اصطلاح المذهب عند المالكيّة: (ص74) و(ص81)، ووحدة البحث العلمي، المذاهب الفقهيّة الأربعة: (ص91-92)، و(ص94)، ومحمّد الهروس، المدرسة المالكيّة الأندلسيّة: (ص275-366)، ووحدة البحث العلمي، المذاهب الفقهيّة الأربعة: (ص94).

أوّلًا: القاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد أبو إسحاق الأزدي[1]

القاضي المالكي الفقيه الموسوعي، أصله من البصرة واستوطن بغداد، نشأ في أسرة علميّة وعرفت بالقضاء، مؤسّس المدرسة المالكيّة في العراق، روى عن محمّد بن كثير(223هـ)، وغيره من كبار المحدثين، وتفّقه بابن معذل ويعدّ من أعظم شيوخه، وروى عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل (290هـ) وخلق كثير، و به تفقه أهل العراق من المالكيّة، وكثر ثناء العلماء عليه، عرف بالتّصنيف من كتبه: (أحكام القرآن، والمبسوط في الفقه، وكتاب المغازي، وكتاب الفرائض، وشواهد الموطأ) وغيرها من المؤلّفات، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتيْن من الهجرة النبويّة وهو قاض على جانبي بغداد.

ثانيًا: الإمام محمّد بن عبد الله بن محمّد أبو بكر الأبهري[2]

العلّامة المحدّث الفقيه شيخ المالكيّة في وقته، ولد في حدود التّسعين ومائتيْن، من العلماء الذين نشروا المذهب المالكي في العراق، إليه انتهت الرّئاسة ببغداد، روى عن أبي زيد المروزي (371هـ) وغيره، ومن أشهر من روى عنه الدّارقطني (385هـ)، وتفقه على أبي عمر محمّد بن يوسف القاضي، والقاضي أبي الفرج، ومن أشهر تلامذته الفقيهان المبرزان ابن الجلّاب وابن القصار وكان طلاب العلم يرحلون إليه من بلاد المغرب، عرف بعلو الهمّة في التّدريس كما عرف بالتّأليف، من مؤلفاته النّافعة: (شرح المختصر الكبير والصغير لابن عبد الحكم وكتاب الأصول وكتاب إجماع أهل المدينة) وغيرها، ولقد أثنى عليه العلماء كثيرًا من جهة الفقه والورع والصّلاح كما كان الأمراء يحترمونه ويقدّرونه، توفي ببغداد سنة خمس وسبعين وثلاثمائة من الهجرة النبويّة.

---

[1] انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك: (4/278-293)، وابن فرحون، الدّيباج المذهب: (ص151-155)، ومخلوف، شجرة النّور: (1/97-98).

2 انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك: (6/183-192)، والذّهبي، سير أعلام النّبلاء: (16/332-334)، وابن فرحون، الدّيباج المذهب: (ص351-353)، ومخلوف، شجرة النّور: (1/136-137).

ثالثًا: الإمام عبيد الله بن الحسين بن الحسن أبو القاسم ابن الجلّاب[1]

العلّامة الفقيه الأصولي شيخ المالكيّة، ولد في حدود سنة ثلاثمائة من الهجرة النّبوية، في البصرة ورحل إلى بغداد لطلب العلم، يعد من أشهر شيوخه الأبهري، ومن أشهر تلامذته القاضي عبد الوهاب الذي برع في التّأليف ونشر مذهب مالك، كثر ثناء العلماء على ابن الجلّاب لمكانته العلميّة فكان أحفظ أصحاب الأبهري وأخذ مكانه بعد وفاته، ومن مؤلّفاته: (التّفريع في فقه الإمام مالك، شرح المدوّنة، كتاب في الخلاف)، وأشهر وأبرز مؤلّفاته (التّفريع) الذي يعد أوّل المختصرات في الفقه المالكي واعتنى به جمع من الفقهاء المالكيّة في بلاد المغرب، توفي سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة من الهجرة النّبوية حين كان عائدًا من الحجّ رحمه الله تعالى.

رابعًا: القاضي علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن ابن القصّار[2]

الفقيه الأصولي النّظار، من الفقهاء المالكيّة الذين حفظ بهم المذهب في العراق، تفقه بالأبهري ويعد من كبار أصحابه، وتفقه به القاضي عبد الوهاب صاحب التّصانيف، تولى قضاء بغداد، صاحب: (عيون الأدلّة، مقدّمة في أصول الفقه)، وكتابه (عيون الأدلة) فيه الأدلة لمذهب مالك، توفي سنة سبع وتسعين وثلاثمائة من الهجرة النّبوية.

خامسًا: الإمام القاضي عبد الوهّاب بن علي بن نصر أبو محمّد[3]

الفقيه الحافظ المتفنن شيخ المالكيّة في وقته بالعراق، ويعتبر من أشهر علماء المالكيّة، مجتهد في المذهب له أقوال وترجيحات، وكان ثقةً ناصرًا للمذهب، وأخذ الفقه عن كبار أصحاب الأبهري؛ ابن الجلّاب وابن القصّار، وتفقه به جمع كثير من العلماء منهم ابن عمروس (452هـ)، كما تولى القضاء في العراق ثم رحل إلى مصر ومات وهو قاض بها، ومن مؤلفاته النّافعة: (التّلقين في الفقه المالكي، المعونة، شرح الرسالة) وغيرها، توفي سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة من الهجرة النّبويّة رحمه الله تعالى.

---

1 انظر: الشّيرازي، طبقات الفقهاء: (ص168)، والقاضي عياض، ترتيب المدارك: (76/7)، والرّوداني، صلة الخلف: (ص169)، وابن فرحون، الدّيباج المذهب: (ص237)، وإسماعيل الباباني، هدية العارفين: (647/1)، ومخلوف، شجرة النّور: (137/1)، والحجوي، الفكر السّامي: (139/2)، وفؤاد سزكين، تاريخ التّراث العربي: (1/ج165/3)، وحسين الدّهماني، مقدمة تحقيق التّفريع: (101/1-106).

2 انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك: (70/7-71)، والذّهبي، سير أعلام النّبلاء: (108/17)، وابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: (578/1)، وابن فرحون، الدّيباج المذهب: (ص296)، ومخلوف، شجرة النّور: (138/1)، ومقدمة المحقق: عبد الحميد بن سعد، عيون الأدلة: (19/1-37).

3 انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك: (220/7-227)، والذهبي، سير أعلام النبلاء: (429/17-432)، وأبو الحسن الأندلسي، المرقبة العليا: (ص40-42)، وابن فرحون، الدّيباج المذهب: (ص261-262)، والسّيوطي، حسن المحاضرة: (314/1)، ومخلوف، شجرة النّور: (154/1-155).

الفرع الثّاني: عوامل تأثير المدرسة المالكيّة العراقيّة على المدرسة المغربيّة:

تتميّز بلاد الإسلام بشساعة مساحتها من المشرق إلى المغرب، ولم تكن هذه الميزة عائقًا أمام علماء الأمّة وبخاصة في القرن الثّالث إلى الخامس الهجري، من جهة تبادل الأفكار والعلوم والاستزادة من العلم والبحث فيه في جميع المجالات، ومنها علم الفقه الذي كانت هناك وسائل وعوامل لنقله بين علماء الملّة وهذه العوامل كانت سببًا في تأثير بعض المذاهب على بعض كما كانت سببا في تأثير بعض المدارس على مدارس أخرى في المذهب الواحد، وسأظهر في هذا المطلب أهم الوسائل التي كانت سببًا في تأثير المدرسة العراقية على المغربيّة.

الفقرة الأولى: الرّحلات العلميّة[1]:

تعتبر الرّحلة العلميّة من المغرب إلى المشرق من أهمّ العوامل التي أدت إلى تأثير العراقيّين على المغاربة؛ بانتقال مجموعة من طلّاب العلم والعلماء إلى المشرق، بعد أن أخذوا العلم عن علماء بلادهم، ورحلتهم المشرقيّة فيها عدّة مقاصد علميّة منها؛ الاستزادة من الفقه، وجمع الكتب، وطلب الرّواية، والرّحلة دليل على قوّة طالب العلم وحرصه على العلم، وقد عرف به أهل الأندلس حتّى أن المقري أفرد بابًا لمن عرف بالرّحلة من المغرب إلى بلاد المشرق، ولا يلزم القول ببلاد المشرق العراق؛ فالقصد من هذا أن الرّحلة هي عنوان للقاء بين العلماء فلا يشترط اللقاء في العراق فقد يكون في الشّام أو مكّة أو مصر، ومنهم من وصل إلى العراق، وكما كانت هناك رحلات معاكسة من المشرق إلى المغرب، كما أنّ هناك أسبابًا غير علميّة، كالأسباب السّياسيّة في زمن الفتن خاصة، أو أسبابًا تعبديّة كالحجّ والعمرة وغير ذلك من الأسباب، وقال المقري عند جمعه للرّحلات المشرقيّة: " واعلم - جعلني الله تعالى وإياك ممن له للمذهب الحق انتحال - أنّ حصر أهل الارتحال، لا يمكن بوجه ولا بحال، ولا يعلم ذلك على الإحاطة إلا علام الغيوب الشديد المحال، إطناب..."[2].

ومن الأمثلة التي تدلّ على لقاء المغاربة بالعراقيّين وأخذ العلم والفقه:

---

[1] انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: (744/1-745)، والمقري، نفح الطيب: (5/2)، و(5/3)، والدهماني، مقدمة تحقيق التّفريع: (95/1)، و(97/1-99)، ومحمد شرحبيلي، تطور المذهب المالكي: (ص191-205)، وعلياء المشهداني، فقهاء المالكية: (ص55-77).

[2] المقري، نفح الطيب: (5/2).

المثال الأوّل: أصبغ بن قاسم بن أصبغ أبو محمد البيّاني القرطبي (363هـ):

عرف بالرّحلة في طلب العلم، ورحل مع جماعة من طلّاب العلم معه: "ورحل إلى المشرق... سنة أربع وسبعين ومائتين...، وسمع ببغداد من إسماعيل ابن إسحاق قاضي القضاة"[1].

فأصبغ بن قاسم يعد من العلماء المغاربة الذين أخذوا العلم عن القاضي إسماعيل برحلته إلى العراق، ثم رجع إلى بلاده وسمع منه علماء المغرب بما سمعه من المشرق.

المثال الثّاني: عبد الله بن إبراهيم بن محمد أبو محمد الأصيلي (392هـ):

من بلاد الأندلس، رحل إلى المشرق وجاب البلدان وممن لقي في رحلته إلى العراق الأبهري، وبرجوعه تفقه به جمع من علماء المغرب"، ورحل الى المشرق سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة... وسار إلى العراق فلقي بها الأبهري رئيس المالكية، وأخذ عنه الأبهري أيضاً...وسمع منه عالم كثير و به تفقه أبو عمران الفاسي وغيره.."[2].

المثال الثّالث: موسى بن عيسى بن أبي حاج أبو عمران الفاسي (430هـ):

أصله من فاس واستوطن القيروان من الأعلام الذين رحلوا إلى المشرق والتقى بابن أبي الباقلاني (403هـ) من أعلم المالكيّة بالعراق، كما أن أهل العراق كانوا يعرفون قدر أبي عمران في الفقه ويقولون جاء فقيه من أهل المغرب، وهو بدوره كان مجتهدا في التّعليم ببلاد المغرب بعد عودته، " ثم رحل إلى المشرق فحجّ حجيجاً. ودخل العراق... ودرس الأصول على القاضي أبي بكر الباقلاني، ولقي جماعة."[3]

المثال الرّابع: سليمان بن خلف بن سعدون أبو الوليد الباجي الأندلسي:

تعتبر رحلة أبي الوليد الباجي من أهمّ الرّحلات العلميّة التي كانت سببا في إرجاع هيبة المذهب المالكي بعد عودته من بلاد المشرق، وبخاصة بما أخذه من العراق من أصول المناظرة والجدل، كما ظهرت طريقة البغداديّين على فقهه وتأصيله للمسائل،"ورحل إلى بغداد فأقام بها ثلاثة أعوام يدرس الفقه ويسمع الحديث عن أئمتها فلقي به جلة من الفقهاء كأبي الفضل بن عمروس إمام المالكية..."[4]، ورحلة الباجي أثنى عليها العلماء بما فيها من علم ومنافع لمالكيّة الأندلس وبخاصة في باب الخلاف[5].

---

[1] ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس: (406/1-407).
[2] القاضي عياض، ترتيب المدارك: (136/7-137).
[3] المرجع نفسه: (نفس الجزء/243-244).
[4] القاضي عياض، ترتيب المدارك: (117/8).
[5] المقري، نفح الطيب: (29/2).

وهناك كثير من الفقهاء من بلاد المغرب من استفادوا من علماء العراق كما أفادوهم، بسبب الرّحلة و وقع أيضًا الالتقاء بينهما في مصر أو بلاد الشام أو الحجاز.

الفقرة الثّانية: المراسلة[1]

تعدّ المراسلة من أكثر الوسائل شيوعًا لتوطيد الصّلة العلميّة بين الفقهاء خصوصًا والعلماء عمومًا، وأشكالها ومقاصدها كثيرة متنوعة، فتكون المراسلة لتوزيع المؤلّفات أو طلب إجازة لرواية كتاب أو محفوظ إمام في الحديث أو الفقه أو في علوم أخرى، أو من أجل مباحثات علمية فقهية، أو طلب فتوى، وقريبا من الغرض الأخير تسمّى مكاتبة التي فيها عرض مسألة على فقيه لينظر فيها ويرد على المرسل، وغير ذلك من الأسباب والمقاصد المتعلّقة بها.

وللمراسلة دور في تأثير المدرسة المالكيّة العراقيّة على المدرسة المغربيّة، لثبوت مراسلات علميّة بين العراق وبلاد المغرب.

ومن أمثلة هذه المراسلات:

المثال الأوّل: مكاتبة العابد محرز بن خلف ابن أبي رزين التّونسي (413ه) إلى الإمام الأبهري؛ يسأله فيها عن حكم الزكاة التي تعطى لبني عبيد فأجاب بعدم جوازها، " كتب إلى الأبهري أبي بكر، يسأله عما يأخذ بنو عبيد من الزكاة. فأجاب بأنها لا تجزئ."[2]

المثال الثّاني: مراسلة ابن أبي زيد القيرواني يطلب إجازة الرّواية عنه على شرحه لمختصر ابن عبد الحكم، " واستجازه أبو محمد بن أبي زيد، ﷺ (386ه)."[3]

وقد صرّح بالمراسلة ابن أبي زيد القيرواني في مقدمة النّوادر والزّيادات: "وما ذكرت فيه لبكر بن العلاء (344ه)، وأبي بكر الأبهري، وأبي إسحاق بن القرطيّ (355ه) فقد كتبوا إلي به"[4].

المثال الثّالث: مراسلة أبي عبد الله بن مجاهد الفقيه المتكلم (370ه) لابن أبي زيد القيرواني يشكره على ما ألفه في الفقه: (المختصر)، ويسأله على النّوادر ليرسله إليه ويطلب الإجازة في الكتابيْن لنفسه ولأصحابه العراقيّين، ثمّ يجيب ابن أبي زيد ابن مجاهد أيضًا.

---

[1] انظر: الدهماني، مقدمة تحقيق التّفريع: (1/99-101))، و(1/97-99)، وعلياء المشهداني، فقهاء المالكية: (ص16-55).

[2] القاضي عياض، ترتيب المدارك: (7/266).

[3] المرجع نفسه: (6/184).

[4] ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات: (1/14-15).

قال القاضي عياض (544هـ) عن هذه المراسلة:".. واستجاز الشّيخ أبا محمد بن أبي زيد رحمه الله، في كتاب المختصر والنّوادر". قال القاضي الإمام المؤلّف ﷺ: "ورأيت له في ذلك رسالة يقول فيها: وقد وقع إلينا من تصنيفه - أيده الله - قطع من المختصر، وجدناه قد أحسن في نظمه، وألطف في جمع معانيه، وكشف ما كانت النّفوس تتوق إليه، وكفى مؤونة الرّحلة،... فأحسن الله أيها الشّيخ جزاءك. وأجزل ثوابك. ثم ذكر له بعد أن بلغه، تصنيف النّوادر. ثم قال: وما يتصل بنا من فضل الشّيخ، أيده الله. قد نشطني إلى تعريف ما بنا من الحاجة إلى هذيْن الكتابيْن. وتطلعي وتطلع من قبلي من الطّالبين لها. والشّيخ، أيده الله، يتفضل في ذلك بما هو أهله، ويمنّ عليّ بذلك، فإني إليه، وجماعة من قبلي من إخوانه، والراغبين في مذهب الإمام رضوان الله عليه، يتطلعون إليه. فإن رأى الشيخ أيده الله، أن يتفضل بإنفاذها، بعد عرضها بحضرته، وإجازتها لي، ولغيري من أصحابنا، ممن آثر ذلك وأحبه. ثم سأله الدّعاء له، وأرخ كتابه بسنة ثمان وستين.

فجاوبه أبو محمد بجواب أحسن منه: وعندنا من أخبار الشّيخ الطّيبة، ما تعمّ مسرته، من نصرته في هذا المذهب. وذبه عنه، ومحاماته عليه، حماه الله عزّ وجلّ مكروهه، من صحته. وشكر فيه ابتداء مخاطبته، وسروره بذلك، ومودته له. وأجازه كتبه له، ولمن رغب ذلك، وأنه وجه إليه بعض النّوادر، إذ لم يبيضها. وأن الوقت لم يتسع لكتب نسخة من المختصر، ولا من النوادر، وأن شابّين ممن عني بهم توجها، من مكة للقاء الشيخ - يعني ابن مجاهد - ولقاء الأبهري... وبعث معهما المختصر صحيحاً، مقابلاً. ووعده أن يوجه إليه ما رغبه من الكتابيْن، وسأله الدّعاء له، كما سأله. رحمهم الله."[1].

ومن هذا المثال والذي سبقه ما يدل على أنّ هناك علاقة بيْن المدرستيْن؛ العراقيّة والمغربيّة، وهناك وسائل أو عوامل أخرى فرعيّة عن الرّحلة والمراسلة التي ساهمت في ظهور أثر المدرسة المالكيّة العراقيّة على المدرسة المغربيّة، فمثلا التتلمذ فرع عن الرّحلة واللقيّ، والرّواية فرع عن الرّحلة والمراسلة، وخلاصة القول أنّ كل ما هو مصدر لتلقي العلم يعتبر وسيلة للتّأثير بين المدرستيْن.

[1] القاضي عياض، ترتيب المدارك: (6/197-198).

المطلب الثّاني: من مظاهر تأثير المدرسة المالكيّة العراقية على المدرسة المالكيّة المغربيّة:

يكمن أثر المدرسة المالكيّة العراقيّة على المدرسة المالكيّة المغربيّة في عدّة مظاهر؛ منها ما يتعلّق بحفظ ورواية وتدريس كتب العراقيّين، ومنها الاعتناء بما ينقل عنهم في المذهب رواية لأقوال الإمام مالك أو أصحابه، ومنها من جهة الدّراية؛ أي اجتهادات وأقوال العراقيّين، وكذلك ما يتعلق بالمتغيرات التي دخلت على المغاربة في التّأليف أو في منهجهم الفقهي في دراسة المسائل.

الفرع الأوّل: اعتناء المدرسة المالكية المغربيّة بمؤلّفات العراقيّين حفظًا وتدريسًا، وشرحًا واختصارًا، وروايةً:

هناك عدّة نماذج على اعتناء المدرسة المالكيّة المغربيّة بمؤلفات العراقيّين، ولا تخرج الأمثلة عن الفقهاء المترجم لهم في المطلب الأوّل

الفقرة الأولى: أمثلة من حفظ المغاربة لكتب العراقيّين وتدريسها:

المثال الأوّل: (المبسوط) للقاضي إسماعيل، كان أحمد بن عبد الملك الإشبيلي (401هـ) معروفًا بالحفظ، وممّا كان يحفظه (المبسوط في الفقه) للقاضي إسماعيل، "ولقد كانت أعيتهم مسألة عويصة، فسأله القاضي، هل يذكرها قال نعم، في كتاب كذا من (المبسوط) في باب كذا آخر مسألة منه، أو كما قال. فطلب منه الكتاب فإذا بها كما ذكرها"[1].

المثال الثّاني: (التّفريع) لابن الجلّاب البصري، كثر حفاظ (التّفريع) من المالكيّة ومنهم فقهاء بلاد المغرب، كالعلّامة أبي الحسن المتيوي المغربي(669هـ) "العلّامة، أبو الحسن المتيوي، المغربي، أحد أئمّة العلم والعمل ومن انتهى إليه معرفة مذهب مالك، كان يحفظ المدوّنة وتفريع ابن الجلّاب..."[2]، و غيره رحمهم الله.[3].

المثال الثّالث: (عيون الأدلة) لابن القصّار، كان يحفظه محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرح الإشبيلي (586هـ)، جاء في ترجمته: وقال أبو الحُسين بن زرقون (622هـ): "ذكرت يومًا بمحضره مسألة من الفقه فقال لي: أين رأيتها؟ فقلت: في كتاب "عيون الأدلّة" لابن القصّار، تنقيح أبي محمد عبد الوهّاب، فقال: ما رأيتُه قطّ، سقه إليّ حتى أراه، فحملته إليه ومكث عندَه ليلة أو ليلتين، ثمّ صرفه إليّ، وبقي بقيّة عمره إذا أورد المسائل وذكر الأقوال ونسبها

[1] القاضي عياض، ترتيب المدارك: (7/126-127).

[2] الذّهبي، تاريخ الإسلام: (49/311)، والصّفدي، الوافي بالوفيات: (22/222).

[3] انظر: المراكشي، الذّيل والتّكملة: (1/448)، و(4/406).

على عادته يردّ رأسه إليّ متى حضرت، ويقول لي: وقال صاحب كتابك، هكذا في كلّ الأحيان ما أنسي شيئًا منه بعد."[1].

المثال الرّابع: (التّلقين) للقاضي عبد الوهاب، يعتبر من أشهر المختصرات في الفقه المالكي التي اعتنى بها المغاربة حفظًا وتدريسًا، ومن الفقهاء الذين درسوه، ابن جزي (471هـ) "وتفقّه عليه بقراءة... وكتاب التّلقين.."[2]، كما كان يحفظ ويستظهر من طرف علماء بلاد المغرب، كمحمد بن أحمدَ السّكوني الإشبيلي (646هـ) الذي حفظ (التّلقين) مع متون أخرى: "...جيّد القيام على المذهب المالكيّ ذاكرًا مسائله، وجمع بين (الرّسالة) و(التّفريع) و(التّلقين) جمعًا محكمًا.."[3]

الفقرة الثّانية: من الشّروح والمختصرات المغربيّة على مؤلّفات العراقيّين:

المثال الأوّل: (المبسوط) للقاضي إسماعيل، اعتنى به بعض علماء بلاد المغرب، حيث أن عبد الرّحمن بن محمد بن رشيق القيرواني (385هـ)، جرّد المسائل التي ذكرها القاضي إسماعيل في المبسوط ممّا ليس في (المدوّنة) وسمّاه (المستوعب لزيادة مسائل المبسوط ممّا ليس في المدوّنة)[4]. وقد أختصر (المبسوط) من طرف أبي عبد الله محمد بن يوسف بن الفخار القرطبي (419هـ)[5].

المثال الثّاني: (التّفريع) لابن الجلّاب، اعتنى به علماء المغرب الإسلامي شرحا واختصارا، من الشّروح، شرح عالم من علماء الجزائر إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التّلمساني (697هـ)، "... شرح بن الجلّاب شرحاً جليلاًواسعاً"[6]، وغيره من العلماء المغاربة الذين شرحوا أو لخصوا أو نظموا (التّفريع).[7]

---

[1] المراكشي، الذّيل والتّكملة:: (354/4).

[2] ابن الخطيب، الإحاطة: (300/3).

[3] المراكشي، الذّيل والتّكلمة: (537/3-538).

[4] انظر: مخلوف، شجرة النور: (164/1)، وجمال عزون، الاختيارات الفقهيّة للقاضي إسماعيل: (115/1)، وبشير ضيف، مصادر الفقه المالكي: (47/1).

[5] انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك: (288/7)، ومخلوف، شجرة النّور: (167/1)، وجمال عزون، الاختيارات الفقهيّة للقاضي إسماعيل: (115/1)، وبشير ضيف، مصادر الفقه المالكي: (47/1).

[6] ابن فرحون، الدّيباج المذهب: (ص148).

[7] انظر: ابن الأبار، التّكملة: (247/2)، وابن ناجي، شرح التّفريع، دار ابن حزم، وأحمد بابا، نيل الابتهاج: (ص381)، ومخلوف، شجرة النّور: النّور: (298/1)، وإسماعيل الباباني، هدية العارفين: (135/2).

المثال الثّالث: (التّلقين) للقاضي عبد الوهاب، من المختصرات العراقيّة التي اعتنى بها علماء بلاد المغرب شرحًا وتلخيصًا[1]، فمن أشهر الشّروح؛ شرح أبي عبد الله المازري محمد بن علي بن عمر (536هـ) (التّلقين)، الموسوم ب: (المعين على التّلقين)، فيه ثلاثون جزءا[2]، جاء في ترجمة المازري،"وله شرح كتاب التلقين لعبد الوهاب المالكي في عشرة أسفار، هو من أنفس الكتب."[3]، وقيّد عليه أحد علماء الجزائر تقييدات وهو أبو العباس أحمد بن عثمان المتوسي المليانى (644هـ)، وكان يقارن تقييده وشرحه مع شرح المازري، "وكان له في "التلقين" تقدم ونظر لم يكن لغيره، ...وله عليه تقييد فيه تنبيهات خفية. وسمعت إنه كمل بعض ما فات المازري على التلقين..."[4].

الفقرة الثّالثة: رواية فقهاء بلاد المغرب لكتب العراقيّين بأسانيدها:

المثال الأوّل: (التّفريع) روى فقهاء المغرب التّفريع بالسّند وهذا دليل على الاهتمام به من هذه الروايات: رواية ابن عطية الإشبيلي (542هـ)، " وأخذت عنه (عن أبيه غالب بن عبد الرحمن) (518هـ) كتاب التّفريع في مسائل الفقه أخبرني به ...عن مؤلفه أبي القاسم بن الجلاب رحمه الله"[5].

المثال الثّاني: (التّلقين) للقاضي عبد الوهاب، رواية أبي العباس الغبريني (714هـ) (لكتاب (التّلقين): "وحدثني بكتاب التلقين للقاضي أبي محمد عبد الوهاب، الشيخ الفقيه الحافظ أبو فارس عبد العزيز بن عمر القاضي (686هـ) قال: حدثنا ....عنه."[6]

الفرع الثّاني: اعتماد فقهاء بلاد المغرب على روايات العراقيّين ودرايتهم:

سأذكر في هذا الفرع بعض النّقُولات في كتب المغاربة عن العراقيّين سواء من جهة الرّواية أي أقوال مالك أو أصحابه عن طريقهم، أو من جهة الدّراية أي نقل فقه العراقيّين واختياراتهم في المسائل، ولا أخرج عن العلماء المترجم لهم.

---

[1] انظر: ابن بزيزة، روضة المستبين: (145/1-147)، ومخلوف، شجرة النور: (187/1)، ونويهض، معجم أعلام: (ص153).

[2] انظر: حسن التجيبي، الإمام المازري: (ص62)، والسّلامي، مقدمة تحقيق شرح التّلقين: (5/1-7).

[3] الذهبي، سير أعلام النبلاء: (105/20).

[4] الغبريني، الدّراية: (ص188-189).

[5] ابن عطية، فهرس: (72/1).

[6] الغبريني، الدّراية: (ص381-382).

الفقرة الأولى: اعتماد فقهاء بلاد المغرب على روايات العراقيّين:

المثال الأوّل: رواية القاضي إسماعيل، قال ابن عبد البرّ: "وإذا تزوجت الأم لم ينزع منها ولدها حتى يدخل بها زوجها فإن طلقها لم يكن لها الرجوع عند مالك في الأشهر عندنا من مذهبه وقد ذكر إسماعيل القاضي وذكره ابن خويز منداد (390ه) أيضا عن مالك أنه اختلف قوله في ذلك فقال مرة يرد إليها ومرة قال لا يرد"[1]

وقال ابن رشد الجد (520ه): "فإن ماتت على هذا القول قبل أن تخرج من المواضعة، فقيل: إن مصيبتها من المشتري إن ماتت عنده، حكى ذلك إسماعيل القاضي في المبسوط عن مالك"[2].

المثال الثّاني: رواية الأبهري، قال ابن أبي زيد القيرواني: "وذكر الأبهريّ أن أشهب (204ه) روى عن مالك أنه لا يتيمّم على الثّلج."[3].

المثال الثّالث: رواية ابن القصّار، قال ابن بشير التّنوخي (منتصف ق: 6ه): "وأمّا النّوم فالمشهور من المذهب أنّه سبب للحدث وليس بحدث في نفسه، والشّاذ أنّه حدث، وهو قول ابن القاسم (191ه) في كتاب ابن القصّار ورواية أبي الفرج عن مالك."[4]

المثال الرّابع: رواية ابن الجلّاب، كثرت الرّوايات عن ابن الجلّاب من فقهاء بلاد المغرب لاشتهار كتابه (التّفريع) ومكانته العلميّة عندهم، ومن هذه الروايات، قال ابن عبد البرّ: "وذكر ابن الجلاب عن عبد الملك (213ه) أنها إن طهرت قبل الفجر في وقت يمكنها فيه الغسل ففرطت ولم تغتسل حتى أصبحت لم يضرها كالجنب وإن كان الوقت ضيقا لا تدرك فيه الغسل لم يجزها صومها"[5].

المثال الخامس: رواية القاضي عبد الوهاب، قال الرّجراجي: "وهذا القول حكاه_القاضي عبد الوهاب في المذهب"[6].

---

[1] ابن عبد البر، الكافي: (626/2).

[2] ابن رشد، البيان والتّحصيل: (84/4).

[3] ابن أبي زيد، النوادر والزيادات: (107/1).

[4] ابن بشير، التنبيه: (250/1)، وانظر: ابن القصار، عيون الأدلة: (79/1).

[5] ابن عبد البر، الكافي: (339/1)، وانظر: ابن الجلّاب، التّفريع: (181/1-182).

[6] الرّجراجي، مناهج التّحصيل: (95/2)، والقاضي عبد الوهاب، المعونة: (459/1).

الفقرة الثّانية: نقل فقهاء بلاد المغرب أقوال العراقيّين وأراءهم الفقهيّة:

لم يكتف علماء المغرب بروايات العراقيّين، بل يذكرون حتى اجتهاداتهم وأقوالهم في المسائل؛ ويذكرون كلّ فقيه على انفراد أو يذكرون مذهب البغداديّين؛ بالبغداديّين أو بالعراقيّين من أهل المذهب ومنها:

المثال الأوّل: فقه القاضي إسماعيل، ينقل المغاربة أقوال القاضي واختياراته؛ ومن ذلك ما نقله ابن أبي زيد القيرواني: "قال إسماعيل القاضي ولا بأس بالصلاة على الجنازة في المسجد، إن احتيج إلى ذلك"[1]

المثال الثّاني: فقه الأبهري، قال الرجراجي (منتصف ق: 7هـ): "وهذا القول وقع لمالك في المبسوط، وهو اختيار الشيخ أبي بكر الأبهري."[2]

المثال الثّالث: فقه ابن الجلّاب، قال القاضي عياض في مسألة حكم اقتناء أواني الذّهب: "...واختلف في اقتنائه لغير الاستعمال؛ فمنعها أكثر أصحابنا، وأطلق ابن الجلّاب عليها التّحريم. ورخّص في ذلك بعضهم."[3]

المثال الرّابع: فقه ابن القصّار، قال اللخمي التونسي (478هـ): "وأجاز القاضي أبو الحسن ابن القصار التيمم على الحشيش"[4].

المثال الخامس: فقه القاضي عبد الوهاب، قال الباجي: "فقد اختلف الناس في جواز تأخير الصلاة عن أول الوقت فذهب القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر إلى أنّه لا يجوز ذلك إلا لبدل وهو العزم على فعلها"[5]

المثال السّادس: نقل مذهب المدرسة البغداديّة دون تعيين أحدهم، قال ابن عبد البر: "إلا أن تكون الشهادة ثبتت عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلهم الصيام هذا تحصيل المذهب عند المالكيين البغداديين."[6].

ونُقولات المدرسة المالكيّة المغربيّة عن المدرسة العراقيّة كثيرة، فقد لا يكفيها مجلد ضخم، وهذه الأمثلة المذكورة تبيّن أثر المدرسة العراقيّة على المغربيّة بشكل كبير.

---

[1] ابن أبي زيد، النوادر والزيادات: (623/1).

[2] الرّجراجي، مناهج التّحصيل: (390/1).

[3] القاضي عياض، التّنبيهات المستنبطة: (1065/2)، وانظر: ابن الجلّاب، التفريع: (413/2).

[4] اللخمي، التّبصرة: (178/1)، وانظر: ابن القصار، عيون الأدلة: (1067/3).

[5] الباجي، المنتقى: (3/1)، وانظر: القاضي عبد الوهاب، الإشراف: (210/1).

[6] ابن عبد البر، الكافي: (335/1).

الفرع الثّالث: تأثير في طريقة التّأليف وفي بعض السّمات الفقهيّة:

لم يقتصر تأثير المدرسة العراقيّة على المدرسة المغربيّة في النقل والرّواية؛ بل أدّى الاحتكاك بيّن المدرستيْن إلى بروز تغيير في منهجيّة التّأليف عند المغاربة في الكتب الفقهيّة، وبروز بعض صفات المدرسة العراقية في المدرسة المغربيّة.

الفقرة الأولى: أثر المدرسة العراقيّة على المدرسة المغربية في تأليف الكتب الفقهيّة:

يظهر تأثر المدرسة المغربيّة بالمدرسة العراقيّة في عدّة مظاهر:

المظهر الأوّل: المزج بين الطريقة العراقيّة والمغربيّة في التّأليف[1] من خلال الشّروح، كشرح القاضي عبد الوهاب على (الرّسالة)، ثمّ شرحت كتب العراقيّين من طرف المغاربة (كشرح التلقين) للمازري، "فاجتمع في هذا الكتاب المنهج العراقي بالمنهج القيرواني في كتاب واحد. كما اجتمع المنهجان من قبل في شرح القاضي عبد الوهاب على رسالة الشيخ أبي محمَّد بن أبي زيد القيرواني..."[2]، وهذا المزج فيه فوائد عظيمة منها: التفقه في المسائل بالتدرّج، ربط الأحكام بأصولها، البعد عن التّعصب الفقهيّ، التّفتح بين المدارس الفقهيّة المالكيّة، الاطلاع على فقه الأئمّة.

وظهرت هذه الخاصية أيضا في بعض المؤلّفات المستقّلة (كالمقدمات الممهدات) لابن رشد، بحيث رد الفروع إلى أصولها، كما بيّن فيه اختيارات العراقيين، وأيضًا القاضي عياض، في كتابه: (التنبيهات المستنبطة)، الذي جمع بين تأصيل المسائل وتحقيقها وضبط وتصحيح وتحليل المسائل.

المظهر الثّاني: التّأليف في كتب الخلاف والانتصار إلى المذهب بالحجّة والدّليل، والمدرسة العراقيّة لها السّبق في هذا النّوع من التّأليف، فقد ألّف ابن الجلّاب في الخلاف العالي، وتلميذه القاضي عبد الوهاب ألّف (النّصرة)، و(الإشراف) نصرة للمذهب وبيان الحجّة فيه، ومن علماء الأندلس من ألّف في الخلاف بعدهما، كابن الفخار محمد بن عمر القرطبي كتابه: (الانتصار لأهل المدينة)، وأيضًا بعده ابن رشد الحفيد (595ه) (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) وإن كان هذا الأخير القصد فيه الاطلاع أكثر من جانب الانتصار للمذهب[3].

---

[1] انظر: السلامي، مقدم تحقيق شرح التلقين للمازري: (6/1)، والصّلاحين والبريشي، سمات المدرسة العراقيّة: (6/68-69).

[2] السلامي، مقدم تحقيق شرح التلقين للمازري: (6/1).

[3] انظر: ابن الفخار، الانتصار: (ص87-89)، والحبيب بن طاهر، مقدّمة تحقيق الإشراف: (1/62-66)، والصّلاحين والبريشي، سمات المدرسة العراقيّة: (6/68-69)، وشرحبيلي، تطور المذهب: (ص248)،و(ص308-313).

المظهر الثّالث: التّأليف في القواعد والفروق الفقهيّة[1]، وهذا الفن تابع للفقه باعتبار أن أوّل مصادر القواعد الجامعة هي كتب الفروع ومنها، (التّفريع) لابن الجلّاب كما تأثر بشيخه الأبهري، جاء القاضي عبد الوهاب الذي يعتبر أوّل من ألّف في الفروق وتبعه فقهاء المدارس المالكيّة ومنهم المغاربة، حيث ضمّن ابن بشير في (التنبيه) قواعد فقهية، ومن المدرسة المغربيّة عبد الله بن محمد ابن الشاط(723ه) ألّف كتابه: (أنوار البروق في تعقيب مسائل الفروق).

الفقرة الثّانية: ظهور سمات المدرسة المالكيّة العراقيّة في المدرسة المغربيّة[2]:

إضافة إلى التّأليف هناك سمات عراقيّة برزت في المدرسة المغربيّة وهي:

السّمة الأولى: التأصيل والاستدلال للمسائل والتعليل للأقوال وتوجيهها، هذه السمّة لم تكن ظاهرة بشكل كبير عند المغاربة إلّا بعد احتكاكهم بالمدرسة العراقيّة.

السّمة الثّانية: الجدال والمناظرة، لم يكن فقهاء بلاد المغرب لهم قوّة في الجدل والمناظرة إلّا بعد أخذهم لأصولها من العراقيّين، ذكر القاضي عياض انتصار الإمام أبي الوليد الباجي على ابن حزم (456ه) بعد عودته من رحلته المشرقيّة،"ووجد عند وروده بالأندلس لابن حزم الدّاودي، صيتاً عالياً وظاهريّات منكرة، وكان لكلامه طلاوة، وقد أخذت قلوب النّاس، وله تصرّف في فنون تقصر عنها ألسنة فقهاء الأندلس في ذلك الوقت، لقلّة استعمالهم النّظر وعدم تحققّهم به، فلم يكن يقوم أحد بمناظرته، فعلا بذلك شأنه، وسلّموا الكلام له، على اعترافهم بتخليطه، فحادوا عن مكالمته. فلما ورد ابن الوليد الأندلس وعنده من الإتقان والتّحقيق والمعرفة بطرق الجدل والمناظرة ما حصّله في رحلته، أمله النّاس لذلك، فجرت له معه مجالس كانت سبب فضيحة ابن حزم وخروجه من ميورقة، وقد كان رأس أهلها، ثمّ لم يزل أمره في سفال، فيما بعد."[3]

---

[1] انظر: الجهاني، مقدمة تحقيق الفروق الفقهيّة للقاضي عبد الوهاب: (ص9)، وبشير الجزائري، مصادر الفقه المالكي: (ص113-124)، وحسين الدّهماني، مقدّمة تحقيق التّفريع: (143/1)، والصّلاحين والبريشي، سمات المدرسة العراقيّة: (69/6-70)، ومحمد بلحسان، مقدمة تحقيق التنبيه لابن بشير: (180/1-181).

[2] انظر: الحبيب بن طاهر، مقدّمة تحقيق الإشراف: (55/1-66)، والصّلاحين والبريشي، سمات المدرسة العراقيّة: (67/6-72)، وحسين الدّهماني، مقدّمة تحقيق التّفريع: (136/1-138).

[3] القاضي عياض، ترتيب المدارك: (122/8).

السّمة الثّالثة: ظهور الفقه الفرضي، وقد برز في هذا العراقيون كابن الجلّاب في (التّفريع)، وممّن ظهرت عنده هذه السّمة؛ ابن بشير في كتابه (التّنبيه)، مثل قوله: "من نسي صلاتين من يومين ظهراً أو عصراً مثلاً، وشكّ أيّتهما قبل صاحبتها؟ فلا يخلو أن يذكر يومين بأعيانها، أو لا يذكر اليومين. وإن ذكر اليومين فشكّ مثلاً هل الظهر من السّبت والعصر من الأحد، أو بالعكس؟ ..وإن لم يذكر الأيّام بأعيانها فهذا لا خلاف فيه أنّه يصلي ظهراً بين عصرين أو عصراً بين ظهرين، فيحصل بذلك التّرتيب، لأنّ العصر إن كانت هي السّابقة فقد صلّى بعدها الظّهر، وإن كانت هي المتأخّرة فقد صلّى قبلها الظّهر."[1]

وهناك سمات أخرى تابعة للسمات السّابقة أو تتداخل معها، مثل التّوسع في التعليل فهو ناتج عن وجه من أوجه التوجيه والتأصيل.

[1] ابن بشير، التّنبيه: (2/573-574).

خاتمة:

الحمد لله حمدا كثيرا على إتمام هذه الدّراسة التي تطرقت فيها إلى بيان أثر المدرسة المالكية العراقيّة على المدرسة المالكية المغربيّة، مع بيان وسائل الاحتكاك وأسباب التّأثير، وإبراز مظاهر تأثير المدرسة المالكيّة العراقيّة على المدرسة المغربيّة فمن أهمّ النتائج التي توصلت إليها:

1- المدرسة المالكيّة العراقيّة أثرت على المدرسة المالكيّة المغربيّة في عدّة مظاهر

2- هناك وسائل وعوامل أدت إلى الاحتكاك بين المدرستيْن، وعلى رأس هذه العوامل الرحلة العلميّة المشرقيّة، والمراسلات والمكاتبات العلميّة بمختلف أنواعها: (توزيع كتب، إجازات..).

3- من خلال الأسباب وعوامل التّأثير بين المدرستين برز عدّة أعلام عراقيّن أثروا على المدرسة المغربيّة منهم: القاضي إسماعيل، أبو بكر الأبهري، ابن الجلّاب، ابن القصّار، القاضي عبد الوهاب.

4- الوصول إلى عدّة مظاهر تدلّ على أثر المدرسة العراقيّة على المدرسة المغربيّة .

5- من مظاهر تأثير المدرسة العراقيّة على المغربيّة: اعتناء المدرسة المغربيّة بمؤلفات العراقيين رواية وتدريسا وشرحا واختصارا.

6- من مظاهر تأثير المدرسة العراقيّة على المدرسة المغربيّة: اعتماد فقهاء بلاد المغرب على روايات العراقيّين ونقل أرائهم في الخلاف واختياراتهم وشرحهم وتوجيهاتهم في المسائل.

7- من مظاهر تأثير المدرسة العراقيّة على المدرسة المغربيّة: انتقال سمات ومميزات المدرسة العراقيّة إلى المدرسة المغربيّة؛ مثل: (الفقه الفرضي، البحث والمناظرة، تأصيل المسائل والتّوسع في التّعليل).

8- من مظاهر تأثير المدرسة العراقيّة على المدرسة المغربيّة: التّأليف في الخلاف، والفروق والقواعد الفقهيّة، والمزج بين الطريقة العراقيّة والمغربيّة في التّأليف كابن رشد الجد في (المقدمات) وغيره.

9- العلاقة بين المدرستيّن كانت سببا لبقاء المذهب المالكي واستمراره

10- المدرسة المالكيّة المغربيّة حافظت على فقه العراقيّين.

11- تأثير المدرسة العراقيّة على المدرسة المغربيّة دليل على الانفتاح بين فقهاء المالكيّة عموما وبخاصة فقهاء المغرب الإسلامي.

وأمّا أهم التّوصيات:

1- أوصي الباحثين في إثراء هذا المجال؛ وهو مجال المدارس الفقهيّة ومناهجها، بمزيد من البحوث العلميّة فهو مجال خصب للبحث وبخاصة البحث في المدرسة المغربيّة.

2- الاهتمام بتراجم فقهاء الجزائر الذين كانت لهم رحلات علميّة وما ساهموا به في بلادهم بعد عودتهم وما أضافوه للجانب العلمي عمومًا و للجانب الفقهي خصوصًا.

وصل اللهم على محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

قائمة المراجع:

1) إبراهيم بن عبد الصّمد بن بشير، التّنبيه على مبادئ التّوجيه، ت: الدّكتور محمّد بلحسان، ط:1، بيروت، دار ابن حزم، (1428هـ-2007م).
2) ابن أبي زيد القيرواني عبد الله بن عبد الرّحمن، النّوادر والزّيادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمّهات، ت: عبد الفتاح الحلو، ط:1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (1999م).
3) ابن الأبار محمّد بن عبد الله، التّكملة لكتاب الصّلة، ت: عبد السّلام الهراس، ط:؟، لبنان، دار الفكر للطّباعة، (1415هـ-1995م).
4) ابن الجلّاب عبيد الله بن الحسين، التّفريع في فقه الإمام مالك بن أنس، ت: سيد كسروي حسن، ط:1، بيروت، دار الكتب العلميّة، (1428هـ-2007م).
5) ابن الجلّاب عبيد الله بن الحسين، التّفريع، ت: الدّكتور حسين الدّهماني، ط:1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (1408هـ-1987م).
6) ابن الفخار محمّد بن عمر، الانتصار لأهل المدينة، ت: محمّد التّمسماني، ط:1، المغرب، مركز الدّراسات والأبحاث وإحياء التّراث الرّابطة المحمّديّة للعلماء، (1430هـ-2009م).
7) ابن القصار علي بن عمر، عيون الأدلّة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار، ت: عبد الحميد بن سعد بن ناصر، ط:؟، الرّياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، (1426هـ-2006م).
8) ابن بزيزة عبد العزيز بن إبراهيم التّونسي، روضة المستبين في شرح كتاب التّلقين، ت: عبد اللّطيف زكاغ، ط:1، بيروت، دار ابن حزم، (1431هـ-2010م).
9) ابن خلدون عبد الرّحمن بن محمّد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر، ت: خليل شحادة، ط:2، بيروت، دار الفكر، (1408هـ-1988م).
10) ابن رشد محمّد بن أحمد، البيان والتّحصيل والشّرح والتّوجيه والتّعليل لمسائل المستخرجة، ت: محمّد حجي وآخرون، ط:2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (1408هـ-1988م).
11) ابن عبد البرّ يوسف بن عبد الله، الكافي في فقه أهل المدينة، ت: محمّد ولد ماديك، ط:2، السّعوديّة، مكتبة الرّياض الحديثة، (1400هـ-1980م).
12) ابن عطيّة عبد الحق بن غالب، فهرسة ابن عطيّة، ت: محمّد أبو الأجفان ومحمّد الزّاهي، ط:2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (1983م).
13) ابن فرحون إبراهيم بن علي القاضي، الدّيباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ت: مأمون الجنان، ط:1، بيروت، دار الكتب العلميّة، (1417هـ-1996م).
14) ابن ناجي أبو القاسم بن عيسى التّنوخي، شرح التّفريع، ت: أبو الفضل الدّمياطي، ط:1، بيروت، المغرب، دار ابن حزم ومركز التّراث الثّقافي المغربي، (1438هـ-2017م).
15) أحمد بابا بن أحمد التّنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج، اعتنى به: عبد الحميد الهرامة، ط:2، ليبيا، دار الكاتب، (2000م).
16) أحمد بن خالد السّلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ت: جعفر النّاصري ومحمّد الناصري، ط:؟، المغرب الأقصى، دار الكتاب، سنة:؟.

17) إسماعيل بن محمّد الباباني، هدية العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، ط:؟، تركيا، وكالة المعارف الجليلة، (1951م).

18) الباجي سليمان بن خلف، المنتقى شرح الموطأ، ط:1، مصر، مطبعة السعادة، (1332ه)، وط:2، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، سنة:؟.

19) بشير ضيف بن أبي بكر الجزائري، مصادر الفقه المالكي أصولًا وفروعًا في المشرق والمغرب قديمًا وحديثًا، ط:1، لبنان، دار ابن حزم، (1429ه- 2008م).

20) جمال عزون، الاختيارات الفقهيّة للقاضي إسماعيل ابن إسحاق البغدادي، ط:1، لبنان، دار ابن حزم، (1429ه-2008م) .

21) الحجوي محمّد بن الحسن، الفكر السّامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ط:1، بيروت، دار الكتب العلميّة، (1416ه-1995م).

22) حسن حسني بن صالح التّجيبي، الإمام المازري، ط:؟، تونس، سنة:؟.

23) خليل السّامرائي وعبد الواحد طه وناطق مصلوب، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ط:1، بيروت، دار الكتاب الجديد المتّحدة، (2000م).

24) الذّهبي محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت: عمر التّدمري، ط:2، بيروت، دار الكتاب العربي، (1413ه-1993م).

25) الذّهبي محمّد بن أحمد، سير أعلام النّبلاء، ت: مجموعة من المحقّقين، ط:3، بيروت، مؤسسة الرّسالة، (1405ه-1985م).

26) الرّجراجي علي بن سعيد، مناهج التّحصيل ونتائج لطائف التّأويل في شرح المدوّنة وحل مشكلاتها، ت: أبو الفضل الدّمياطي وأحمد بن علي، ط:1، بيروت، دار ابن حزم، (1428ه-2007م).

27) السّيوطي عبد الرّحمن بن أبي بكر، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ت: محمّد إبراهيم، ط:1، مصر، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، (1387ه-1967م).

28) الشّيرازي إبراهيم بن علي، طبقات الفقهاء، هذبه: محمّد ابن منظور، ت: إحسان عباس، ط:1، لبنان، دار الرّائد العربي، (1970م).

29) الصّفدي صلاح الدين بن أيبك، الوافي بالوفيات، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط:؟، بيروت، دار إحياء التّراث، (1420ه-2000م).

30) عادل النّويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر، ط:2، بيروت، مؤسّسة النويهض الثّقافيّة للتّأليف والتّرجمة والنّشر، (1400-1980م) .

31) عبد الوّهاب بن علي القاضي المالكي، المعونة على مذهب عالم المدينة، ت: حميش عبد الحق، ط:؟، مكة، المكتبة التّجاريّة: مصطفى أحمد الباز ، سنة:؟.

32) عبد الوّهاب بن علي القاضي، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ت: الحبيب بن طاهر، ط:1، بيروت، دار ابن حزم، (1420ه-1999م).

33) عبد الوّهاب بن علي القاضي، الفروق الفقهيّة، اعتنى به: جلال الجهاني، ط:1، الإمارات، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، (1424ه-2003م).

34) علي بن عبد الله الأندلسي، تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، ت: لجنة إحياء التّراث العربي في دار الأفاق، ط:5، بيروت، دار الأفاق الجديدة، (1403هـ-1983م).

35) علياء المشهداني، فقهاء المالكية دراسة في علاقاتهم العلميّة في الأندلس والمغرب حتى منتصف القرن السّادس للهجرة/ الثاني عشر للميلاد، ط:؟، العراق، جامعة الموصل العراق، (1424هـ-2003م).

36) عمر سليمان الأشقر، المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهيّة، ط:2، الأردن، دار النّفائس، (1418هـ- 1998م).

37) عياض بن موسى القاضي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ط:1، المغرب، مطبعة فضالة، (ج1: 1956 إلى الجزء 8: 1981م- 1983م).

38) عياض بن موسى اليحصبي القاضي، التّنبيهات المستنبطة على الكتب المدوّنة والمختلطة، ت: محمّد الوثيق وعبد المنعم حميتي، ط:1، بيروت، دار ابن حزم، (1432هـ-2011م).

39) الغبريني أحمد بن أحمد، عنوان الدّراية فيمن عرف من العلماء في المائة السّابعة ببجاية، ت: عادل نويهض، ط: 2، بيروت، منشورات دار الأفاق الجديدة، (1979م).

40) فؤاد سزكين، تاريخ التّراث العربي، ترجمة: محمود فهمي حجازي، راجعه: عرفة مصطفى وسعيد عبد الرّحيم، ط:؟، السعودية، إدارة الثّقافة والنّشر بجامعة الإمام بن سعود، (1411هـ-1991م).

41) اللّخمي علي بن محمّد الرّبعي، التّبصرة، ت: أحمد عبد الكريم نجيب، ط:1، قطر، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة، (1432هـ-2011م).

42) لسان الدّين ابن الخطيب محمّد بن عبد الله، الإحاطة في أخبار غرناطة، ط:1، بيروت، دار الكتب العلميّة، (1424هـ).

43) المازري محمّد بن علي، شرح التّلقين، ت: محمّد السّلامي، ط:1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (2008م).

44) محمّد إبراهيم عليّ، اصطلاح المذهب عند المالكيّة، ط:1، الإمارات، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، (1421هـ-2000م).

45) محمّد المختار المامي، المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته - خصائصه وسماته، ط:1، الإمارات، دار زايد للتراث والتّاريخ، (1422هـ-2002م).

46) محمّد الهروس، المدرسة المالكيّة الأندلسية إلى نهاية القرن الثّالث الهجري نشأة وخصائص، ط:؟، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، (1418هـ-1997م).

47) محمّد بن محمّد الرّوداني، صلة الخلف بموصول السّلف، ت: محمّد حجي، ط:1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (1408هـ-1988م).

48) محمّد بن محمّد المراكشي، الذّيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة، ت: مجموعة من المحقّقين، ط:1، تونس، دار الغرب الإسلامي، (2012م).

49) محمّد بن محمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكية في طبقات المالكيّة، علق عليه: عبد المجيد خيالي، ط:؟، لبنان، دار الكتب العلميّة، (1424هـ-2003م).

50) محمّد شرحبيلي، تطوّر المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتّى نهاية العصر المرابطي، ط:؟، المغرب، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة، (1421هـ-2000م).

51) محمّد عز الدّين الغرياني، المذهب المالكي النّشأة والموطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي، ط:1، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، (2010م).

52) المقري أحمد بن محمّد التّلمساني، أزهار الرّياض في أخبار القاضي عياض، ت: مجموعة من المحقّقين، القاهرة، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، مجلد: (1-3)، ط: (1358هـ-1939م)، والمجلد: (4-5)، ودولة الإمارات المتحدة - الرّباط، صندوق إحياء التّراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربيّة ، (1400هـ-1980م).

53) المقري أحمد بن محمّد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدّين بن الخطيب، ت: إحسان عباس، ط:؟، بيروت، دار صادر، (1408هـ-1988م).

54) منصور رابح بوجلول، المدخل إلى المذهب المالكي، ط:1، دمشق، دار النّهضة، (1427هـ-2006م)

55) وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء بالكويت، المذاهب الفقهيّة الأربعة أئمتها-أطوارها-أصولها-آثارها، راجعه: مجموعة من الباحثين، ط:1، الكويت، إدارة الإفتاء، (1436هـ- 2015م).

المقالات:

1) عبد المجيد الصّلاحين وإسماعيل البريشي، سمات المدرسة العراقيّة في المذهب المالكي، المجلة الأردنيّة في الدّراسات الإسلاميّة، المجلد:6، العدد:1، (1431هـ-2010م).